مقدمة:

لا يوجد تلازم حتمي بين شكل الدولة وشكل الحكومة، فيقصد بالعبارة الأولى التركيب الداخلي للسلطة السياسية فيها، أما العبارة الثانية فيقصد بها صور الحكومات المختلفة وفق معايير مختلفة:

-من حيث الخضوع للقانون:

استبدادية: حكم مطلق غير مقيد.

قانونية: الحاكم يخضع للقانون.

-من حيث مصدر السيادة:

فردية: موناركية، ملكية استبدادية، دكتاتورية.

القلة: أوليغاريشية، أرستقراطية، عسكرية.

ديمقراطية: مباشرة، شبه مباشرة، غير مباشرة.

-من حيث الخضوع للرئيس الأعلى في الدولة:

ملكية.

جمهورية.

الحكومة الملكية:

يمارس فيها الملك الحكم عن طريق الوراثة لمدى الحياة ويسمى إمّا: ملك، أمير، سلطان، إمبراطور...، حيث يعد تولي الحكم بموجب التوريث حقا شخصيا ممنوح له بمقتضى نسبه لعائلة معينة، وغالبا ما تنص القوانين الدستورية على مسألة أحقية تولي العرش.

يكون رئيس الدولة (الملك) رئيسا للهيئة التنفيذية في ذات الوقت، كما يكون غير مسؤول سياسيا وجنائيا عن ممارسة شؤون الحكم لأنه يتعامل من خلال الوزارة، ما يعني أن المسؤولية تقع على الوزارة سواء بصفة تضامنية أو فردية.

صور الحكومة الملكية:

-الملكية المطلقة: حيث لا يقيد فيها الملك بالقانون أو أي ضوابط أخرى ويستحوذ على السلطة بمفرده (المجتمعات القديمة/ بعض الدول النامية).

-الملكية الدستورية الثنائية: يقتسم الملك السلطة التشريعية مع البرلمان وماعدا ذلك من السلطات فتعود إليه بمفرده، وقد يعين حكومة تمارس السلطة التنفيذية لكنها تبقى مسؤولة أمامه.

-الملكية الدستورية البرلمانية: يسود الملك ولا يحكم، حيث يمارس الحكم من طرف البرلمان المنتخب في مجال التشريع ومن طرف السلطة التنفيذية المنبثقة عنه.

المزايا والعيوب:

المزايا:

-الاستقرار الذي يطرأ جرّاء بقاء الملك في الحكم مدى الحياة.

-تجنب المعارك الانتخابية.

-استقلالية الأحزاب السياسية.

-ضمان التأهيل اللازم لتولي الحكم.

العيوب:

-التنافي مع مبادئ الديمقراطية ومبدأ المساواة بين أفراد الشعب.

-عدم ضمان حق الشعب في ممارسة حقه في اختيار الحكام.

الحكومة الجمهورية:

يمارس فيها الشخص المنتخب من طرف الشعب وظيفة الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، هي أسلوب حكم يقوم على مشاركة مجموع المواطنين (تمثل الشكل الأقرب للديمقراطية)، يقوم على مبدأ سيادة الشعب وحريته في اختيار حكامه ومشاركته الواسعة في الحياة السياسية.

الجمهورية هي تعبير عن الإرادة الشعبية العامة وجد في المدن اليونانية قديما، حيث كانت تسود الملكية ثم انتقلت هذه الفكرة إلى روما لمواجهة الحكم الشخصي للملوك. في القرن ١٨/١٧ أسهمت الأفكار السياسية المنادية بالسيادة الشعبية والعقد الاجتماعي في إعطاء تفسيرات جديدة لعلاقة الدولة بالشعب وإعطاء مضمون جديد للسلطة وهو ما يبرز من خلال التغييرات المهمة التي خلفتهما كل من الثورتين الفرنسية والأمريكية.

أسس الحكم الجمهوري:

-انتخاب رئيس الجمهورية ويكون ذلك بطرق دستورية مختلفة أبرزها: الاقتراع العام المباشر، غير المباشر، الانتخاب من قبل البرلمان.

-رئاسة الدولة تكون في يد شخص واحد في أغلب الأحيان أو بشكل جماعي (المجلس الفيديرالي السويسري مثلا)

-فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية، فيتولى أعمال ومهام السلطة التنفيذية ومنها مهام التعيين والتنظيم والاستفتاء وحل البرلمان، إمّا بواسطة وزارة مسؤولة أمام السلطة التشريعية (النظام الجمهوري البرلماني كلبنان وايطاليا)، وإمّا بنفسه (النظام الجمهوري الرئاسي)

المزايا والعيوب:

المزايا:

-مطابق لمبدأ السيادة الشعبية.

-يحقق الديمقراطية.

-يسمح بالرقابة والعزل عن طريق الانتخابات.

العيوب:

-شكل الحكومة لا يؤثر بالضرورة على أنظمة الحكم، حيث تختلف النتائج حسب الواقع التطبيقي فتوجد أنظمة ملكية تحررية ديمقراطية والعكس بالنسبة للأنظمة الجمهورية.

صور الديمقراطية:

-ديمقراطية مباشرة: يمارسها الشعب بنفسه، تحتاج دراية عميقة ووعي سياسي، صعبة التطبيق لاتساع المساحات وكثرة السكان، قد نجد صورا لها في بعض المقاطعات السويسرية.

- ديمقراطية شبه مباشرة: انتخاب مجلس نيابي يمارس السيادة نيابة عن الشعب ويحتفظ بحقه في التدخل.

-ديمقراطية غير مباشرة: وتدعى كذلك بالديمقراطية التمثيلية، يتم فيها انتخاب الشعب لمن يمثله من أجل ممارسة مهام محددة وليس ممارسة السيادة.